وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

moenergy.gov.sa

النشـــرة اليوميـة

Tuesday, 20 January, 2026

مركز الرصد والتحليل
الإدارة العامة للتواصل والإعلام

أخبـار الطاقـة

الجافورة» أكبر مشروعات الغاز العالمية باحتياطي 200 تريليون قدم مكعب

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

سجل الاستهلاك العالمي للغاز الطبيعي نمواً بوتيرة معتدلة خلال العام 2025، ووفقاً لبيانات منتدى الدول المصدرة للغاز (GECF)، ارتفع إجمالي استهلاك مجموعة من الدول الكبرى المستهلكة للغاز، والتي تمثل نسبة 75 في المائة من الطلب العالمي على الغاز الطبيعي، بنسبة 1.6 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 2,902 مليار متر مكعب خلال العشرة أشهر الأولى من العام 2025، كما ارتفع استهلاك الغاز الطبيعي في بعض المناطق الرئيسية، من بينها أميركا الشمالية والاتحاد الأوروبي، في حين سجل استهلاك الغاز في منطقة آسيا تراجعاً خلال نفس الفترة. وبصفة عامة، يتوقع أن يبلغ متوسط معدل نمو الاستهلاك العالمي للغاز الطبيعي نسبة 1.5 في المائة خلال العام 2025، وذلك نتيجة تباطؤ نشاط القطاع الصناعي. وفي المقابل، يتوقع أن يسجل الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي معدل نمو أعلى هامشياً مقارنة بالاستهلاك، ليصل إلى نسبة 1.7 في المائة خلال العام 2025، وفقاً لتقديرات منتدى الدول المصدرة للغاز.

ووفق تقارير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، والبنك الدولي وبحوث كامكو إنفست، فقد بلغ الإنتاج العالمي من الغاز الطبيعي 3,506 مليارات متر مكعب خلال العشرة أشهر الأولى من العام 2025، مسجلاً نمواً بنسبة 1.6 في المائة على أساس سنوي. وجاء هذا الأداء بدعم من النمو القوي الذي سجله انتاج منطقة أميركا الشمالية، والذي عوض التراجع المسجل في الإنتاج في كلا من منطقتي أوروبا الاسيوية وأوروبا خلال نفس الفترة.

الغاز الخليجي

في المنطقة الخليجية، بدأت أرامكو إنتاج الغاز الطبيعي من حقل الجافورة، الذي يعد أكبر مشروع للغاز الصخري خارج الولايات المتحدة، وتبرز هذه الخطوة تحولاً جوهرياً في خريطة إنتاج الغاز الطبيعي عالمياً، مع توجه المملكة نحو توسيع نطاق استغلال مواردها غير التقليدية وتعزيز إمداداتها المحلية، ومن المتوقع أن يستهلك معظم الغاز المنتج من حقل الجافورة داخل السعودية، حيث سيستخدم أساساً كوقود لتوليد الكهرباء. وتقدر احتياطيات حقل الجافورة بنحو 200 تريليون قدم مكعب من الغاز، أي ما يعادل 5.7 تريليون متر مكعب، ويبلغ الإنتاج الحالي نحو 450 مليون قدم مكعب يومياً، ما يعادل 0.01 مليار متر مكعب يومياً، مع خطط لرفع الطاقة الإنتاجية إلى 2 مليار قدم مكعب يومياً، أي ما يعادل 0.06 مليار متر مكعب يومياً. وفي المقابل، قامت قطر، ثاني أكبر جهة مصدرة للغاز الطبيعي المسال في العالم، بترسية أعمال عقد بقيمة 4 مليار دولار أمريكي لأعمال الهندسة والتوريد والانشاء والتركيب على تحالف بقيادة شركات إيطالية وصينية. ويأتي هذا العقد في إطار استراتيجية تهدف إلى تلبية أهدافها التوسعية في إنتاج الغاز الطبيعي المسال، ومن المتوقع أن يستغرق تنفيذه خمس سنوات. وخلال العام 2025، صدرت قطر نحو 80 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال، وكانت الدول الآسيوية الوجهة الرئيسية لهذه الصادرات، حيث تصدرت

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الصين والهند وكوريا الجنوبية قائمة أكبر ثلاثة مستوردين للغاز القطري.

واتسمت تحركات أسعار الغاز الطبيعي العالمية بالاستقرار النسبي، وإن كانت متفاوتة خلال العام. فبنهاية العام، ووفقاً لبيانات البنك الدولي، ارتفع المتوسط الشهري لسعر الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة خلال شهر ديسمبر 2025 بنسبة 40.6 في المائة على أساس سنوي ليبلغ 4.25 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، ويعزى ذلك إلى عدد من العوامل من بينها تعرض البلاد لظاهرة الدوامة القطبية، أي موجات برد قارس غير اعتيادية. في المقابل، انخفضت أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا خلال شهر ديسمبر 2025 بنسبة 31.6 في المائة على أساس سنوي، لتصل إلى 9.48 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، وذلك نتيجة الزيادة العالمية في إمدادات الغاز الطبيعي المسال، خاصة من الولايات المتحدة، والتي فاقت وتيرة الطلب، ما ساهم في الحد من المخاوف المرتبطة بانخفاض مستويات المخزون نسبياً، ووفقاً لبيانات كبلر، شكلت صادرات الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي المسال نسبة 56 في المائة من إجمالي واردات أوروبا من الغاز الطبيعي المسال خلال العام 2025، وعلى غرار التراجع المسجل في الأسعار الأوروبية، انخفض المتوسط الشهري لسعر الغاز الطبيعي المسال في اليابان خلال شهر ديسمبر 2025 بنسبة 12.5 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 11.06 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية.

ويعزى انخفاض أسعار الغاز الطبيعي في آسيا خلال العام 2025 إلى حدٍ كبير إلى تراجع الطلب من كبار الدول المستهلكة، وفي مقدمتها الصين والهند. وبصفة عامة، سجل مؤشر أسعار الغاز الطبيعي الصادر عن البنك الدولي تراجعاً بنسبة 6.2 في المائة على أساس سنوي في ديسمبر 2025، ليصل بنهاية العام إلى 104.2 نقطة في المتوسط، وهو ما يعكس تراجع أسعار الغاز في آسيا والاتحاد الأوروبي.

من جهة أخرى، برزت الولايات المتحدة كأكبر الجهات العالمية المصدرة للغاز الطبيعي المسال خلال العام 2025. إذ جاءت صادراتها من الغاز الطبيعي المسال قوية بما يكفي لتجعلها أول دولة تتجاوز حاجز 100 مليون طن متري من الصادرات خلال عام واحد، وقد جاء هذا التوسع في صادرات الولايات المتحدة بدعم من زيادة طاقتها التصديرية من خلال اضافتها لمنشآت جديدة من بينها منشأة بلاكماينز (Plaquemines) التابعة لشركة فنتشر جلوبال (Venture Global)، إلى جانب ارتفاع مستويات الاستهلاك المحلي من الغاز، ما عزز بصورة أكبر الدور المهيمن والمستدام للولايات المتحدة كمصدر عالمي رئيسي للغاز الطبيعي المسال، وأبرز أهميتها المحورية في منظومة الإمدادات العالمية للغاز.

إنتاج الغاز الطبيعي

سجل الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي نمواً بنسبة 1.6 في المائة على أساس سنوي خلال العشرة أشهر الأولى من العام 2025، ليصل إلى 3,506 مليارات متر مكعب مقابل 3,452 مليار متر مكعب خلال الفترة المماثلة من العام 2024، وقد جاء هذا النمو مدفوعاً بصفة رئيسية بالتوسع القوي لإنتاج أميركا الشمالية، والذي عوض التراجع المسجل في مستويات إنتاج كل من أوروبا ومنطقة أوروبية الأسيوية.

وفي أوروبا، انخفض إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة 2.1 في المائة على أساس سنوي خلال العشرة أشهر الأولى من العام 2025، ليتراجع إلى 152.2 مليار متر مكعب مقابل 155.5 مليار متر مكعب في الفترة المماثلة من العام 2024، وفقاً لبيانات منتدى الدول المصدرة للغاز، ما يشير إلى المسار الهبوطي للإنتاج الأوروبي على مدار العام 2025 بأكمله.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ويعـزى تراجـع إنتـاج الغـاز الطبيعـي في أوروبـا بدرجـة كـبيرة إلى انخفـاض إنتـاج النرويـج خلال هـذه الـفترة، وتبـع ذلـك تراجـع مماثـل في مستويات الإنتـاج في كلا من المملكة المتحدة وهولنـدا، ووفقـاً لبيانـات منتـدى الـدول المصـدرة للغـاز، انخفـض إنتـاج النرويـج مـن الغـاز الطبيعـي بنسـبة 4.1 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 100.3 مليار متر مكعب خلال العشرة أشـهر الأولى مـن العـام 2025.

وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ظل إنتاج الغاز الطبيعي مستقراً، وسجل نمواً هامشياً بلغت نسبته 0.3 في المائة خلال العشرة أشهر الأولى من العام 2025 ليصل إلى 584.6 مليار متر مكعب، بدعم من الارتفاع القوي للإنتاج الصيني، وشهد إنتاج الصين من الغاز الطبيعي تحسناً ملحوظاً، إذ ارتفع بنسبة 6.9 في المائة على أساس سنوي، من 204 مليارات متر مكعب خلال العشرة أشهر الأولى من العام 2024 إلى 216.9 مليارات متر مكعب خلال الفترة المماثلة من العام 2025، وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بنمو قوي للإنتاج من المصادر غير التقليدية، ولا سيما الغاز الصخري المستخرج من حوضي سيتشوان وشانشي.وفي أميركا الشمالية، ارتفع إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي خلال العشرة أشهر الأولى من العام 2025 بنسبة 3.4 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 1,109 مليار متر مكعب. وسجل إنتاج كندا من الغاز الطبيعي نمواً بنسبة 2.5 في المائة على أساس سنوي ليبلغ 193.8 مليار متر مكعب. وفي المقابل، ارتفع إنتاج الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي بنسبة 4.4 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 1,014 مليار متر مكعب في الفترة من يناير2025- الى نوفمبر2025-، مقابل 971 مليار متر مكعب خلال الفترة المماثلة من العام 2024. ووفقاً لتقرير توقعات الطاقة في الأجل القصير لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية الذي صدر مؤخراً، يتوقع أن ينخفض استهلاك الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي في العام 2026 بنسبة 1.2 في المائة مقارنة بالعام 2025، ليبلغ 91.45 مليار قدم مكعب يومياً، ما يعادل 2.59 مليار متر مكعب يومياً، في إشارة إلى الاستقرار النسبي لمستويات الطلب. كما تقدر الإدارة أن يصل إنتاج الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي المسوق إلى 108.8 مليارات قدم مكعب يومياً (3.08 مليارات متر مكعب يومياً) في العام 2026، بزيادة قدرها 1.4 في المائة مقارنة بالعام 2025، وعلى مستوى القطاعات، تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن تنخفض حصة الغاز الطبيعي من توليد الكهرباء في الولايات المتحدة من نسبة 40 في المائة في العام 2025 إلى نسبة 39 في المائة في العام 2026، وفيما يتعلق بالأسعار، تتوقع الإدارة أن يبلغ متوسط سعر العقود الفورية في مركز هنري هب نحو 3.53 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية خلال العام 2025، وأن يستقر عند نفس المستوى البالغ 3.45 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في العام 2026، وذلك في ظل توقعات بتراجع وتيرة الطلب على صادرات الغاز الطبيعي المسال بالتوازي مع ارتفاع الإنتاج، علماً بأن الولايات المتحدة كانت أكبر مصدر عالمي للغاز الطبيعي المسال خلال العام 2025، إذ بلغت صادراتها 111 مليون طن متري من الغاز الطبيعي المسال خلال العام.

استهلاك الغاز الطبيعي

شهد الاستهلاك العالمي للغاز الطبيعي مساراً من النمو المعتدل خلال العام 2025، ووفقاً للبيانات الصادرة عن كبلر، تراجع الطلب الآسيوي على الغاز الطبيعي المسال من 254 مليون طن في العام 2024 إلى 240 مليون طن في العام 2025، وشكل انخفاض واردات الغاز الطبيعي المسال في الدول الرئيسية المستهلكة للغاز المؤشر الأبرز على وتيرة تباطؤ الاستهلاك. وجاء أكبر تراجع في الواردات من الصين، التي كانت أكبر مستورد للغاز الطبيعي المسال في آسيا خلال العام 2024، وهو ما أتاح لليابان استعادة مركزها كأكبر مستورد للغاز الطبيعي المسال في المنطقة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ويعـزى هـذا الانكمـاش الـذي سـجلته واردات الـصين مـن الغـاز الطبيعـي المسـال بشـكل رئـيسي إلى تصاعـد التوتـرات الجيوسياسـية بين الـصين والولايـات المتحدة.مـن جهـة أخـرى، اتخـذت الـصين، في ظـل هـذه التوتـرات، جملـة مـن الاستجابات السياسية التي شملت تعمدها تقليص واردات الغاز الطبيعي المسال، إلى جانب إطلاق مبادرات استراتيجية لتعزيـز أمـن الطاقـة الـوطني عبر تفضيـل مصـادر الوقـود الأقـرب جغرافيـاً. كمـا سـاهم توافـر بدائـل طاقـة أقـل كلفـة، بمـا في ذلـك التوسـع في الإنتـاج المحلـي مـن الغـاز، وزيـادة واردات الغـاز عبر خطـوط الأنابيـب، والاعتمـاد علـى الفحـم، إلى جانـب التوسـع في اسـتخدام مصـادر الطاقـة المتجـددة المنتجة محلياً، في تمكين الصين من تسجيل تراجع مفاجئ بنسـبة 16 في المائـة في واردات الغـاز الطبيعـي المسـال خلال العـام 2025، ونتيجـة لذلـك، سـجل الطلـب الكلـي علـى الغـاز الطبيعـي في الـصين نمـواً محـدوداً بنسـبة 0.9 في المائـة علـى أسـاس سـنوي خلال العشرة أشـهر الأولى مـن العـام 2025، وفي ذات الوقـت، يتوقـع أن تنخفـض واردات اليابـان مـن الغـاز الطبيعـي المسـال بنسـبة 1 في المائـة خلال العـام 2025، في حين يرجح أن تتراجـع مشتريـات الهنـد مـن الغـاز الطبيعـي المسـال بنسـبة 8 في المائـة علـى مـدار العـام، ويعزى ذلك بصفة رئيسية إلى ارتفاع مستويات الأسعار، إلى جانـب تنامي إنتـاج الطاقـة المتجـددة، مـا سـاهم في تقليـص اسـتخدام الغـاز الطبيعـي المسـال في قطاعـات توليـد الكهربـاء والتكريـر والأسـمدة.

أنـقـر هـنـا للرجـوع للأعـلى

تخفيف المخاطر الجيوسياسية يخفض أسعار النفط بعد تحقيق أعلى مستوياتها في 12 أسبوعًا

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

انخفضت أسعار النفط أمس الاثنين، بعد ارتفاع الجلسة السابقة، مع انحسار الاضطرابات المدنية في إيران، ما قلل من احتمالية شنّ الولايات المتحدة هجوماً قد يعطل الإمدادات من هذا المنتج الرئيس في الشرق الأوسط.

بلغ سعر خام برنت 63.85 دولاراً للبرميل، بانخفاض قدره 28 سنتاً أو 0.44 %، وانخفض سعر خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي لشهر فبراير 36 سنتاً، أو 0.61 %، ليصل إلى 59.08 دولاراً للبرميل، وينتهي عقد هذا الخام يوم الثلاثاء، بينما بلغ سعر عقد مارس الأكثر تداولاً 59.10 دولاراً، بانخفاض قدره 24 سنتاً، أو 0.40 %.

وقد ساهمت حملة القمع العنيفة التي شنتها إيران ضد الاحتجاجات الناجمة عن الأزمة الاقتصادية، والتي أسفرت، بحسب مسؤولين، عن مقتل 5000 شخص، في تهدئة الاضطرابات.

بدا أن الرئيس الأمريكي دونالد ترمب قد تراجع عن تهديداته السابقة بالتدخل في إيران، حيث صرّح على وسائل التواصل الاجتماعي بأن إيران ألغت عمليات الإعدام الجماعي للمتظاهرين، على الرغم من أن البلاد لم تعلن عن أي خطط من هذا القبيل.

وقد ساهم ذلك على ما يبدو في تقليل احتمالات التدخل الأمريكي الذي كان من شأنه أن يعرقل تدفقات النفط من رابع أكبر منتج للنفط في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك). وأشار هذا التراجع إلى انحسار جديد عن أعلى مستويات الأسعار التي سجلتها البلاد في عدة أشهر الأسبوع الماضي، على الرغم من أن الأسعار استقرت على ارتفاع طفيف يوم الجمعة. ومع ذلك، فإن التحرك العسكري الأمريكي في الخليج يؤكد استمرار المخاوف.

وقال توني سيكامور، محلل الأسواق في شركة آي جي، في مذكرة: "جاء هذا التراجع عقب زوال سريع لـ"علاوة إيران" التي دفعت الأسعار إلى أعلى مستوياتها في 12 أسبوعًا، مدفوعةً بمؤشرات على تخفيف حدة القمع الإيراني ضد المتظاهرين".

وأضاف، أن ذلك تعزز ببيانات المخزونات الأمريكية التي أظهرت زيادة كبيرة في مخزونات النفط الخام، ما زاد من ضغوط العرض الهبوطية، وذكرت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية الأسبوع الماضي أن مخزونات النفط الخام ارتفعت بمقدار 3.4 ملايين برميل في الأسبوع المنتهي في 9 يناير، مقابل توقعات المحللين بانخفاض قدره 1.7 مليون برميل.

وتراقب الأسواق عن كثب الخطط المتعلقة بحقول النفط الفنزويلية، بعد تصريح ترمب بأن الولايات المتحدة ستدير صناعة النفط الفنزويلية بعد القبض على نيكولاس مادورو. وصرح وزير الطاقة الأمريكي يوم الجمعة بأن الولايات المتحدة تسعى جاهدة لمنح شركة شيفرون ترخيصًا موسعًا للإنتاج في البلاد. لكن الأسواق كانت أقل تفاؤلًا بشأن آفاق زيادة الإنتاج الفنزويلي. وقالت فاندانا هاري،

أنقر هنا للرجوع للأعلى

مؤسسة شركة فاندا إنسايتس لتحليل سوق النفط: "لا تزال فنزويلا وأوكرانيا خارج دائرة الاهتمام الرئيس، ونتوقع تحركات محدودة خلال بقية اليوم، مع إغلاق الأسواق الأمريكية". وأظهرت بيانات حكومية صدرت يوم الاثنين أن إنتاج مصافي النفط الصينية ارتفع بنسبة 4.1 % على أساس سنوي في عام 2025، بينما نما إنتاج النفط الخام بنسبة 1.5 % مقارنة بعام 2024، حيث وصل كلاهما إلى أعلى مستوياته على الإطلاق. وقال محللو النفط لدى انفيستنق دوت كوم، استقرت أسعار النفط إلى حد كبير في التداولات الآسيوية يوم الاثنين، بعد تقلبات حادة الأسبوع الماضي وسط مخاوف بشأن مخاطر الإمدادات الإيرانية، حيث تحول الاهتمام إلى تهديدات الرئيس الأمريكي دونالد ترمب بفرض رسوم جمركية على أوروبا بسبب مساعيه لضم غرينلاند.

أنهت أسعار النفط الأسبوع الماضي على ارتفاع عام، إلا أن المكاسب الحادة التي حققتها في بداية الأسبوع تراجعت بعد تصريحات ترمب التي خففت المخاوف من تصعيد عسكري وشيك مع إيران.
كانت أسعار النفط الخام قد ارتفعت في وقت سابق من الأسبوع الماضي وسط مخاوف من أن تؤدي الاضطرابات في إيران إلى تعطيل إمدادات النفط من الشرق الأوسط، وهي منطقة تمثل حصة كبيرة من الإنتاج العالمي.
إلا أن جزءًا كبيرًا من هذا الارتفاع تلاشى بعد تصريح ترمب بأنه لن يكون هناك تدخل عسكري أمريكي فوري، ما أدى إلى تراجع الأسعار قبل أن تستقر مع نهاية الأسبوع.
وانصبّ الاهتمام الآن على التطورات التجارية بعد أن صرّح ترمب بأنه سيفرض رسومًا جمركية على ثماني دول أوروبية عارضت خطته لضم الولايات المتحدة لغرينلاند، وتشمل الدول المستهدفة فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة، بالإضافة إلى عدد من دول الشمال الأوروبي.

عودة حرب الرسوم الجمركية
وقال ترمب: إن رسومًا جمركية بنسبة 10 % ستدخل حيز التنفيذ في الأول من فبراير، على أن ترتفع إلى 25 % في يونيو في حال عدم التوصل إلى اتفاق، ما يزيد من احتمالية نشوب نزاع تجاري أوسع نطاقًا عبر الأطلسي.

وأشارت تقارير إعلامية إلى أن الاتحاد الأوروبي يستعد لتعليق اتفاقية تجارية مقترحة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ردًا على ذلك، وقد يعيد إحياء حزمة رسوم جمركية بقيمة 93 مليار يورو على السلع الأمريكية.

كما ضغط مسؤولون فرنسيون على الاتحاد الأوروبي لتفعيل آلية مكافحة الإكراه ضد واشنطن، وهي خطوة قد تُصعّد التوترات بين الجانبين بشكل كبير، وفقًا للتقارير.
قال محللو بنك آي إن جي، في مذكرة بحثية: "من المرجح أن تشهد هذه التطورات ضجة كبيرة هذا الأسبوع، لا سيما مع اجتماع قادة العالم ورجال الأعمال في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس".

كما يراقب المشاركون في السوق مؤشرات الاقتصاد الكلي الأوسع نطاقاً، بما في ذلك توقعات خفض أسعار الفائدة الأمريكية في وقت لاحق من هذا العام، الأمر الذي قد يدعم الطلب على النفط من خلال تيسير الأوضاع المالية.

في سوريا، أفادت مصادر أمنية ومسؤولون، يوم الأحد، بأن القوات السورية التي تقاتل القوات الكردية المدعومة من الولايات المتحدة سيطرت على حقل عمر النفطي، أكبر حقول النفط في البلاد، وحقل كونوكو للغاز في محافظة دير الزور الشرقية، وذلك مع تقدم قوات القبائل العربية المتحالفة معها في المنطقة الغنية بالنفط على طول الحدود مع العراق.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ويُعدّ الاستيلاء على حقول النفط الواقعة شرق نهر الفرات - وهو مصدر رئيس لإيرادات القوات الكردية - ضربة قوية لهذه الميليشيا. وقال مسؤولون في الحكومة السورية إن الثروة النفطية التي سيطرت عليها الميليشيا لدعم منطقتها ذاتية الحكم قد حرمت الدولة من موارد هي في أمسّ الحاجة إليها.

وصرح الرئيس السوري أحمد الشرع الأسبوع الماضي بأنه من غير المقبول أن تسيطر ميليشيا على ربع مساحة البلاد وأن تستحوذ على مواردها النفطية والسلعية الرئيسة. توغل الجيش السوري في مناطق شمال شرق سوريا ذات الأغلبية العربية، الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية (قسد) المدعومة من الولايات المتحدة، رغم دعوات الولايات المتحدة لوقف تقدمه. وأفاد مسؤولون حكوميون سوريون بأن هذا التقدم قد سيطر فعليًا على معظم محافظة دير الزور، وهي المنطقة الرئيسة لإنتاج النفط والقمح في البلاد على طول نهر الفرات.

إلى ذلك، رفع محللو بنك سيتي الاستثماري توقعاتهم لأسعار خام برنت خلال الأشهر الثلاثة المقبلة إلى 70 دولارًا للبرميل من 65 دولارًا للبرميل سابقًا، وذلك بسبب ضغوط الصعود الناتجة عن المخاطر الجيوسياسية. وكتبوا في مذكرة: "نعتقد الآن أن هذا الارتفاع في أسعار النفط لديه مجال للتوسع فوق نطاق توقعاتنا البالغ 65-55 دولارًا للبرميل في الأيام المقبلة".

وأفاد بنك سيتي، أحد بنوك وول ستريت، بتزايد مخاطر انقطاع الإمدادات في إيران وروسيا. وأشار البنك إلى أنه على عكس ما كان عليه الحال بعد الضربات الأمريكية على إيران في يونيو 2025، فإن التوازنات الأساسية في سوق النفط تعاني من فائض كبير في المعروض.

وكتب المحللون: "بالطبع، أصبحت موازين النفط أكثر مرونة مما كانت عليه آنذاك، ونرى أن أي ارتفاع مفاجئ في الأسعار سيوفر مجالاً للمنتجين للتحوط، نظراً لرغبة الرئيس ترامب في خفض أسعار النفط، وإمكانية زيادة الإنتاج من قبل أوبك+ اعتباراً من الربع الثاني من عام 2026 في حال حدوث اضطرابات كبيرة".

ومع ذلك، فإن الاحتجاجات الرئيسة في إيران - وقمعها الوحشي - بعيدة كل البعد عن المناطق الرئيسة المنتجة للنفط، بما في ذلك خوزستان، التي تبلغ طاقتها الإنتاجية حوالي 2.5 إلى 3 ملايين برميل يومياً. ويرى محللو سيتي أن هذا "يقلل من مخاطر انقطاع الإمدادات الفعلية على المدى القريب".

وأشار البنك إلى أنه "نتيجةً لذلك، تتركز المخاطر الحالية على الاحتكاكات السياسية واللوجستية بدلاً من الانقطاعات المباشرة، ما يحدّ من تأثيرها على إمدادات النفط الخام الإيراني وتدفقات التصدير".

ويرى سيتي أن ارتفاع سعر خام برنت فوق 70 دولارًا للبرميل سيكون مجرد ارتفاع مؤقت، وينصح المستثمرين ببيع أي خام برنت يتجاوز هذا المستوى، إذ من المتوقع أن تشهد موازين السوق مزيدًا من التراجع خلال النصف الأول من هذا العام.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الاقتصادية

مصافي نفط تعزف عن خام مربان الإماراتي لصالح بدائل أرخص

تتحول مشتريات مصافي تكرير النفط في آسيا بعيداً عن خام "مربان"، وهو الخام القياسي لأبوظبي، مع توفر خامات أخرى بأسعار أقل، بحسب تجار.

قال التجار، الذين طلبوا عدم الكشف عن هوياتهم كونهم غير مخولين بالتحدث إلى وسائل الإعلام، إن الخام الإماراتي أصبح هذا الشهر أعلى سعراً نسبياً مقارنة بخامات أخرى أثقل، وأكثر حمضية في آسيا.

بلغت علاوة خام "مربان" فوق خام "دبي"، المعيار المرجعي في الشرق الأوسط، 2.24 دولار للبرميل عند إغلاق جلسة يوم الجمعة، أي أكثر من ضعف مستواها في نهاية العام الماضي، وفقاً لبيانات من "جنرال إندكس" (General In-dex).

تفضيل النفوط السعودية والقطرية

جرى تداول خام "زاكوم العلوي"، الأكثر احتواءً على الكبريت، وهو أيضاً من الإمارات، بعلاوة قدرها 10 سنتات فوق خام "دبي"، بعد أن كان يُتداول بخصم خلال معظم الأسبوعين الماضيين.

وأصبح خام "مربان" أعلى تكلفة نسبياً مع تسارع زيادة إمدادات الخامات متوسطة الحموضة من منتجين مثل السعودية.

وقال التجار إن مصافي تكرير من دول تشمل اليابان وكوريا الجنوبية والهند تتجه إلى الخامين السعوديين مثل "العربي المتوسط" و"العربي الثقيل"، إضافة إلى خام "الشاهين" القطري، وخام "زاكوم العلوي".

في المقابل، ذكر التجار أن النفط القادم من مناطق أبعد، بما في ذلك الأمريكتين، لا يزال مرتفع التكلفة بالنسبة للمصافي في آسيا بسبب ارتفاع تكاليف الشحن.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

النفط يرتفع على خلفية بيانات اقتصادية صينية إيجابية

الشرق الأوسط

ارتفعت أسعار النفط، اليوم الثلاثاء، بعد أن عززت بيانات النمو الاقتصادي الصينية، التي فاقت التوقعات، التفاؤل بشأن الطلب، في حين تراقب الأسواق أيضاً تهديدات الرئيس دونالد ترمب بزيادة الرسوم الجمركية الأميركية على الدول الأوروبية بسبب رغبته في شراء غرينلاند.

وزادت العقود الآجلة لخام برنت 19 سنتاً، أو 0.3 في المائة، لتصل إلى 64.13 دولار للبرميل بحلول الساعة 01:00 بتوقيت غرينتش. كما ارتفع عقد خام غرب تكساس الوسيط الأميركي لشهر فبراير (شباط)، الذي ينتهي يوم الثلاثاء، 25 سنتاً، أو 0.4 في المائة، عن إغلاق يوم الجمعة ليصل إلى 59.69 دولار.

وارتفع أيضاً سعر عقد خام غرب تكساس الوسيط لشهر مارس، وهو الأكثر تداولاً، بمقدار 0.08 سنت، أو 0.13 في المائة، ليصل إلى 59.42 دولار.

ولم تُجرَ تسوية لعقود خام غرب تكساس الوسيط، يوم الاثنين، بسبب عطلة يوم مارتن لوثر كينغ جونيور في الولايات المتحدة.

وقال توني سيكامور، محلل الأسواق في شركة «آي جي»، في مذكرة: «يتداول خام غرب تكساس الوسيط على ارتفاع طفيف... مدعوماً ببيانات الناتج المحلي الإجمالي للربع الرابع من عام 2025 الصادرة أمس، والتي جاءت أفضل من المتوقع». وأضاف: «هذه المرونة لدى أكبر مستورد للنفط في العالم عززت معنويات الطلب».

ووفقاً للبيانات الصادرة، يوم الاثنين، نما الاقتصاد الصيني بنسبة 5.0 في المائة العام الماضي، محققاً بذلك هدف الحكومة من خلال الاستحواذ على حصة قياسية من الطلب العالمي على السلع لتعويض ضعف الاستهلاك المحلي. وقد خففت هذه الاستراتيجية من تأثير الرسوم الجمركية الأميركية، ولكن بات من الصعب الحفاظ عليها.

وأظهرت بيانات حكومية صدرت، يوم الاثنين، أن إنتاج مصافي النفط الصينية ارتفع بنسبة 4.1 في المائة على أساس سنوي في عام 2025، بينما نما إنتاج النفط الخام بنسبة 1.5 في المائة. وقد سجل كلا المؤشرين أعلى مستوياتهما على الإطلاق.

وخلال عطلة نهاية الأسبوع، تصاعدت المخاوف من تجدد الحرب التجارية بعد أن صرّح ترمب بأنه سيفرض رسوماً إضافية بنسبة 10 في المائة اعتباراً من 1 فبراير على السلع المستوردة من الدنمارك والنرويج والسويد وفرنسا وألمانيا وهولندا وفنلندا وبريطانيا، على أن ترتفع إلى 25 في المائة في 1 يونيو (حزيران) في حال عدم التوصل إلى اتفاق بشأن غرينلاند.

وأضافت شركة سايكامور: «مما ساهم في دعم سعر النفط ضعف الدولار الأميركي، والذي نتج عن بيع الأسواق للدولار رداً على تهديدات الرئيس ترمب المستمرة بفرض تعريفات جمركية على غرينلاند».

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وانخفض الدولار بنسبة 0.3 في المائة مقابل العملات الرئيسية. ويجعل ضعف الدولار عقود النفط المقومة بالدولار أرخص لحاملي العملات الأخرى.

وتُراقب الأسواق عن كثب قطاع النفط الفنزويلي بعد تصريح ترمب بأن الولايات المتحدة ستتولى إدارة هذا القطاع عقب القبض على الرئيس نيكولاس مادورو.

وذكرت مصادر تجارية متعددة أن شركة «فيتول» عرضت النفط الفنزويلي على مشترين صينيين بخصومات تصل إلى نحو 5 دولارات للبرميل مقارنةً بسعر خام برنت في بورصة إنتركونتيننتال لتسليم أبريل (نيسان).

كما تستورد الصين أكبر كمية من خام الأورال الروسي منذ عام 2023 بأسعار أقل من أسعار النفط الإيراني، وذلك بعد أن خفضت الهند، أكبر مستورد للخام، وارداتها بشكل حاد بسبب العقوبات الغربية وقبل حظر الاتحاد الأوروبي للمنتجات المصنعة من النفط الروسي، وفقاً لمصادر تجارية وبيانات الشحن.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

تعليق إنتاج النفط في حقل «تنغيز» بكازاخستان بعد الإبلاغ عن حريق

الشرق الأوسط

قالت «كازموناي غاز»، شركة النفط المملوكة للدولة في كازاخستان، إنه تم إخماد حريق في محطة كهرباء بحقل «تنغيز» النفطي الذي تديره شركة «شيفرون» الأميركية.

وذكرت الشركة أنه تم إجلاء الموظفين إلى مكان آمن دون أن يصاب أحد بأذى. وأضافت أن الحريق اندلع في أحد محولات التوربينات. وأضافت الشركة: «يجري التحقيق في أسباب الحريق. والوضع حالياً تحت السيطرة».

وتتولى شركة «تنغيزشيفرويل»، تشغيل الحقل الأكبر في كازاخستان، وأوقفت الإنتاج على أثر الحريق.

يبلغ متوسط إنتاج النفط في حقل «تنغيز» نحو 860 ألف برميل يومياً في عام 2025، وفقاً لحسابات «رويترز».

وأعلنت شركة «تنغيزشيفرويل»، في بيان، أنها أوقفت الإنتاج «كإجراء احترازي مؤقتاً في حقلي تنغيز وكوروليف النفطيين».

وأكدت الشركة أنها تعمل بتنسيق وثيق مع السلطات الحكومية للتخفيف من آثار هذا الوضع. وتابعت: «لا يزال حقل تنغيز ومنشآته آمنة ومؤمّنة».

ويزيد تعليق إنتاج النفط في أكبر حقول كازاخستان من تعقيد وضع الإنتاج بالنسبة للشركة، التي تواجه بالفعل اختناقات في الصادرات وهجمات بطائرات مسيّرة على البنية التحتية للطاقة والسفن.

وذكر مصدر لـ«رويترز»، الأسبوع الماضي، أن إنتاج النفط في «تنغيز» انخفض بأكثر من النصف في الفترة من الأول من يناير (كانون الثاني) إلى 12 من الشهر نفسه، ما أدى إلى تراجع إنتاج كازاخستان من النفط ومكثفات الغاز بنسبة 35 في المائة خلال تلك الفترة. ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى القيود المفروضة على التصدير عبر ميناء على البحر الأسود.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

رئيس «أكوا باور» من دافوس: نعتزم استثمار 20 مليار دولار سنوياً

الشرق الأوسط

قال الرئيس التنفيذي لـ«أكوا باور» ماركو أرتشيلي إن الشركة ضاعفت حجم أعمالها خلال السنوات الثلاث الماضية، وتتجه لمضاعفتها مرة أخرى بحلول عام 2030.

وأوضح، خلال جلسة حوارية ضمن الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي 2026 في دافوس، أن هذا التوسع يعني إضافة استثمارات بقيمة 20 مليار دولار سنوياً، انطلاقاً من منصة كانت بالفعل كبيرة قبل ذلك، مشيراً إلى أن تسارع النمو والتوسع جاء بدعم مباشر من «رؤية 2030»، وما تشهده المملكة من تحولات على مختلف المستويات.

وبيّن أن «أكوا باور» شركة مدرجة ومملوكة للقطاع الخاص؛ حيث لا يزال 35 في المائة من أسهمها بيد المؤسسين، بينما تبلغ نسبة الأسهم الحرة المتداولة في السوق 25 في المائة، معتبراً أن ذلك يعكس دعم «رؤية 2030» لريادة الأعمال الخاصة داخل المملكة وخارجها، وبما يمكّن الشركة من النمو التنافسي والعمل في 15 دولة، مع استثمار نحو 40 في المائة من إجمالي استثماراتها البالغة 115 مليار دولار خارج السعودية.

وقال إن السعودية تمثل عنصر استقرار وأمل، رغم الأزمات الجيوسياسية المحيطة؛ حيث تستمر الخطط دون توقف، مع إمكانية إعادة توجيه بعض أوجه الإنفاق، وهو ما يراه المستثمرون عنصراً أساسياً لتفادي التذبذب وعدم وضوح المستقبل.

وأشار إلى أن «أكوا باور» تنفذ حالياً مشروعات بقدرة 30 غيغاواط من الطاقة المتجددة قيد الإنشاء في السعودية، إضافة إلى 12 غيغاواط من محطات الدورة المركبة عالياً، ليصل إجمالي المشروعات قيد التنفيذ إلى 47 غيغاواط، واصفاً ذلك بأنه أكبر برنامج إنشاءات لشركة خارج الصين.

وتحدث عن دور الوزراء والجهات الحكومية، مشيراً إلى أنهم يعملون بوتيرة متواصلة لتوفير التراخيص والأراضي وربط الشبكات، واعتماد مسار مزدوج يتيح تنفيذ المشروعات عبر برامج صندوق الاستثمارات العامة، بما يوفر حجماً طويل الأجل يسمح بتعبئة سلاسل الإمداد، من الخدمات اللوجيستية إلى الموردين وشركات الهندسة والعمالة.

وتابع أن وضوح الرؤية طويلة الأجل يتيح للشركات المنافسة التقدم للمناقصات، ما يسهم في خفض الأسعار وتعزيز الكفاءة، مؤكداً أن المنافسة قائمة ولا تقوم على امتيازات غير مبررة.

وأشار في ختام حديثه إلى دور الشباب، واصفاً إياهم بأنهم قوة دافعة تتمتع بروح ريادية عالية، مؤكداً أن الطلب المستقبلي سيظل مستداماً بفضل التركيبة السكانية الشابة في السعودية، حتى بعد عام 2030.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

العراق: نجاح التشغيل النهائي لمصفى «صلاح الدين - 3» بطاقة 70 ألف برميل يومياً

الشرق الأوسط

أعلنت وزارة النفط العراقية، يوم الاثنين، نجاح التشغيل النهائي لمصفى «صلاح الدين - 3» بطاقة 70 ألف برميل يومياً.

وقال وكيل وزارة النفط لشؤون التصفية عدنان محمد حمود، في بيان صحافي: «تم نجاح التشغيل النهائي لمصفى (صلاح الدين - 3) في شركة مصافي الشمال بطاقة 70 ألف برميل يومياً، ووصول منتجاته إلى المستودعات تمهيداً لتسويقها للاستهلاك المحلي».

وأضاف أن «هذا الإنجاز يأتي ثمرة لخطط استراتيجية، ورؤية واضحة لقطاع التصفية، لإنشاء المصافي الجديدة، وإنجازها ضمن مدد زمنية قياسية، الأمر الذي أسهم في زيادة الطاقات التكريرية، وتعزيز الاكتفاء الذاتي من المشتقات النفطية».

وأوضح الوكيل أن «منتجات مصفى (صلاح الدين - 3) تُعد مطابقة للمواصفات المعتمدة، إذ ينتج المصفى عدداً من المشتقات النفطية، الذي سيسهم في دعم السوق المحلية وتصدير الفائض منها إلى الأسواق العالمية».

وأشاد الوكيل «بالجهد الوطني والملاكات الفنية والهندسية لشركة مصافي الشمال، التي واصلت العمل ليلاً ونهاراً لإنجاز هذا الصرح النفطي الجديد، والذي يمثل إضافة نوعية للصناعة التكريرية والنفطية في العراق».

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الشرق الأوسط

«شل» تطلب الانسحاب من حقل «العمر» النفطي بسوريا

قال الرئيس التنفيذي للشركة السورية للبترول يوسف قبلاوي، يوم الاثنين، إن شركة «شل» طلبت الانسحاب من حقل «العمر» النفطي، ونقل حصتها إلى الجهات الحكومية السورية.

كان الحقل قد خضع لسيطرة الحكومة السورية، في نهاية الأسبوع الماضي، عقب هجوم خاطف على القوات الكردية.

وأوضح قبلاوي، متحدثاً من حقل «العمر»، أن سوريا لا تزال تتفاوض مع شركة «شل» بشأن بنود تسوية مالية تهدف إلى الحصول على الملكية الكاملة للحقل.

وأشار إلى أن شركة «كونوكو فيليبس» ستعود للاستثمار في حقول الغاز السورية، وأن شركات أميركية أخرى، من بينها «شيفرون»، تخطط لدخول السوق لأول مرة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

«فيتول» تعرض نفطاً فنزويلياً على الصين بخصم 5 دولارات عن سعر برنت

الشرق الأوسط

قالت مصادر تجارية، إن شركة «فيتول» عرضت نفطاً فنزويلياً على مشترين صينيين بتخفيضات تبلغ نحو 5 دولارات للبرميل عن سعر خام برنت في بورصة إنتركونتيننتال للتسليم في أبريل (نيسان)، وفقاً لـ«رويترز».

وذكر أحد المصادر أنه جرى يوم الجمعة تقديم عروض لعديد من شركات التكرير، بما في ذلك شركات تكرير مستقلة اعتادت شراء النفط الفنزويلي بخصم أكبر.

وأوضحت المصادر التجارية أنه من غير المرجح أن تقبل شركات التكرير المستقلة هذه العروض، نظراً للزيادة الحادة في الأسعار بعدما كان الخصم عند نحو 15 دولاراً للبرميل في ديسمبر (كانون الأول).

وتتواصل «فيتول» أيضاً مع شركات تكرير حكومية هندية لبيع النفط.

كان عدد من الشركاء الأوروبيين لشركة النفط الحكومية الفنزويلية، ومنهم «ريبسول» الإسبانية و«إيني» الإيطالية و«موريل آند بروم» الفرنسية، قد تقدمت بطلب للحصول على تراخيص أو تصاريح أميركية، لتصدير النفط من فنزويلا.

ويشارك شركاء «بي دي في إس إيه» الأوروبيون في مشروعات متعددة في فنزويلا، وقد يحتاج كل منهم إلى تصريح منفصل. وقالت المصادر إن بعض الطلبات قُدمت منذ أشهر، بينما أُعيد تقديم البعض الآخر في الأيام القليلة الماضية.

ونقلت وكالة «رويترز» عن مصادر مطلعة قولها إن شركات نفط أميركية وشركات تكرير أجنبية ومؤسسات تجارية عالمية تقدمت أيضاً في الآونة الأخيرة بطلبات للحصول على تراخيص لفنزويلا، وجميعها تتعلق بإمدادات النفط في الدولة الواقعة في أميركا الجنوبية.

وقال مسؤول حكومي الأسبوع الماضي، إن الطلبات المقدمة من الشركات الأوروبية تأتي بعد ترخيصين منُحا الأسبوع الماضي لشركتي «فيتول» و«ترافيغورا» للتجارة.

وأشارت بيانات من قطاع الشحن إلى أن ناقلتين على الأقل غادرتا من فنزويلا في الأسابيع القليلة الماضية تحملان شحنات إلى محطات في منطقة البحر الكاريبي.

واتفقت كراكاس وواشنطن هذا الشهر على توريد 50 مليون برميل من النفط الخام، وهي الخطوة الأولى من خطة ترمب الطموحة التي تبلغ قيمتها 100 مليار دولار لإعادة بناء صناعة النفط الفنزويلية المتهالكة.

ومن المتوقع أن تتلقى شركة «شيفرون» ترخيصاً موسعاً من الحكومة الأميركية هذا الأسبوع قد يسمح بزيادة الإنتاج والصادرات من فنزويلا.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

«ستاندرد آند بورز»: شركات النفط الخليجية تضخ 125 مليار دولار سنوياً رغم تقلبات الأسعار

الشرق الأوسط

تتوقع وكالة «ستاندرد آند بورز» للتصنيفات الائتمانية أن تحافظ شركات النفط في دول مجلس التعاون الخليجي على استثماراتها القوية، وأن يرتفع إنفاقها الرأسمالي إلى ما بين 115 و125 مليار دولار سنوياً خلال الفترة من 2025 إلى 2027. ويأتي هذا الارتفاع، الذي يتجاوز مستويات عام 2024 البالغة 115-110 مليار دولار، مدفوعاً بصيانة القدرة الإنتاجية في السعودية وخطط توسع في قطر والإمارات.

ثبات في الإنفاق رغم تقلبات الأسواق

وأوضح التقرير، الذي جاء بعنوان «آفاق الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2026»، أن شركات المنطقة ستواصل الإنفاق المرتفع حتى في ظل بقاء أسعار النفط عند مستويات منخفضة معتدلة. وعلى الرغم من توقعات بتباطؤ «معدل نمو» هذا الإنفاق مقارنة بالسنوات السابقة بسبب قرب دخول مشروعات ضخمة حيز التشغيل، فإن التوجه الخليجي يظل متفرداً؛ إذ يتناقض مع الاستقرار أو التراجع المتوقع في الإنفاق الرأسمالي للشركات العالمية المنافسة خلال عام 2026.

«أرامكو»: ريادة في الغاز

برزت «أرامكو السعودية» في التقرير كلاعب رئيسي يحرك دفة الاستثمارات الإقليمية، حيث تضع تطوير حقول الغاز الكبرى في صدارة أولوياتها المحلية لتعزيز القدرات الوطنية، وعلى رأسها حقل «الجافورة»، وتوسعة محطتي «تناجيب» و«الفاضلي».

ولم يقتصر نشاط أرامكو على الداخل، بل عززت حضورها الدولي في قطاع الغاز الطبيعي المسال عبر الاستحواذ على حصة أقلية في شركة «ميد أوشن»، مما يمنحها موطئ قدم في أصول استراتيجية بأستراليا وبيرو.

ريادة في تكامل العمليات وأمن الإمدادات

كما أثبتت الشركة ريادتها في «تكامل العمليات»؛ إذ تستهلك أنشطة التكرير والتسويق لديها أكثر من 50 في المائة من إجمالي إنتاجها من النفط الخام، وهي نسبة وصلت إلى 53 في المائة بنهاية عام 2024. ويهدف هذا التوجه إلى تأمين منافذ موثوقة للقيم وزيادة الكفاءة التشغيلية على طول سلسلة القيمة.

شراكات الطاقة المتجددة والاستدامة

إلى جانب الوقود الأحفوري، تضطلع «أرامكو» بدور محوري في تحقيق أجندة الاستدامة الوطنية من خلال شركة «أرامكو السعودية للطاقة» (SAPCO)، المملوكة لها بالكامل، والتي تأسست لدمج استثمارات الشركة في مجالات الطاقة التقليدية والمتجددة. وتستثمر «سابكو» بشكل فعال في برامج الطاقة المتجددة التابعة لصندوق الاستثمارات العامة وشركة «أكوا باور». كما تدخل «أرامكو» في شراكات استراتيجية كبرى، مثل مشروع «شركة جازان للمنافع» المشترك مع «أكوا باور» وشركة «إير برودكتس قدراً».

أنقر هنا للرجوع للأعلى

إقليمياً، أشار التقرير إلى سباق التوسع؛ حيث تسعى «أدنوك» الإماراتية للوصول إلى طاقة إنتاجية تبلغ 5 ملايين برميل يومياً بحلول 2027، مع توسع دولي في موزمبيق وأذربيجان. وفي الوقت نفسه، تواصل قطر ترسيخ مكانتها كلاعب عالمي في الغاز المسال عبر توسعة حقل الشمال، بينما تمد «قطر للطاقة» أذرعها في أفريقيا وأميركا الجنوبية.

وتتوقع «ستاندرد آند بورز» أن يتراوح متوسط إنفاق شركات النفط الوطنية في دول مجلس التعاون الخليجي بين 115 و125 مليار دولار سنوياً خلال الفترة من 2025 إلى 2027 من 110 115- مليار دولار في 2024 مع إمكانية زيادة الإنفاق إذا تجاوزت خطط توسيع الطاقة الإنتاجية التوقعات الحالية. وهذا يشير إلى زيادة مستمرة في وتيرة الاستثمارات الإقليمية، وهو ما يتناقض مع التوجُّه العالمي لشركات النفط الدولية التي يُتوقع أن يشهد إنفاقها استقراراً أو تراجعاً في عام 2026.

مرونة مالية وتصنيفات ائتمانية مستقرة

أكدت وكالة «ستاندرد آند بورز» أن التصنيفات الائتمانية لغالبية شركات النفط الوطنية في دول مجلس التعاون الخليجي ستظل «مرنة ومستقرة»، حتى في حال انخفاض أسعار النفط بشكل معتدل وتراجع التدفقات النقدية. وتستند هذه الرؤية الإيجابية إلى تمتع هذه الشركات بميزانيات عمومية قوية، ومستويات ديون منخفضة تاريخياً، بالإضافة إلى هوامش أمان مالية تتيح لها استيعاب تكاليف الاستثمارات الرأسمالية الضخمة دون المساس بجودتها الائتمانية.

وفي هذا السياق، صرحت روان عويدات، محللة الائتمان في «ستاندرد آند بورز»: «حتى مع انخفاض أسعار النفط بشكل طفيف، نتوقع أن تحافظ معظم شركات النفط الوطنية على تصنيفاتها الائتمانية القوية، مدعومة بنمو مطرد في الطلب العالمي».

أنقر هنا للرجوع للأعلى

3 دول آسيوية تفضل نفط السعودية وقطر على الإمارات.. ما السبب؟

الطاقة

بدأت مصافي تكرير النفط في عدد من الدول الآسيوية الكبرى، وفي مقدّمتها اليابان وكوريا الجنوبية والهند، تفضيل نفط السعودية وقطر على خامات أخرى من المنطقة، خاصة خام مربان الإماراتي.

يأتي ذلك في ظل اعتبارات سعرية وفنية تتعلق بهوامش التكرير وتوقعات وفرة المعروض العالمي، وتحولات الشراء التي تشهدها أسواق الطاقة الآسيوية، وفقًا لما ذكرته وكالة بلومبرغ.

وارتفعت علاوة خام مربان القياسي لأبوظبي مقارنة بخام دبي المرجعي، وفق ما رصدته منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن) ما قلّل من جاذبيته لدى المصافي الآسيوية، في مقابل زيادة تنافسية خامات نفط السعودية، لا سيما الخامات المتوسطة والثقيلة.

وبلغ الفارق السعري بين خام مربان وخام دبي 2.24 دولارًا للبرميل عند إغلاق جلسة يوم الجمعة 16 يناير/كانون الثاني (2026)، وهو مستوى يزيد على ضعف الفارق المسجل في نهاية العام الماضي.

سعر خام مربان

الارتفاع جعل سعر خام مربان الإماراتي أعلى تكلفة نسبيًا مقارنة بخامات أخرى أثقل وأكثر حموضة في آسيا، وهو ما دفع المصافي إلى البحث عن بدائل أكثر ملاءمة من حيث السعر، وعلى رأسها نفط السعودية.

وجرى تداول خام زاكوم العلوي الإماراتي بعلاوة محدودة بلغت نحو 10 سنتات فوق خام دبي، بعد أن كان يُتداول بحسم خلال الأسابيع الماضية، إلّا أن ذلك لم يكن كافيًا لتعويض الفارق السعري الكبير مع خام مربان.

ومع تسارع زيادة الإمدادات من الخامات متوسطة الحموضة، برز نفط السعودية وقطر بوصفه الخيار الأكثر جذبًا للمصافي الآسيوية، خاصة خامي العربي المتوسط والعربي الثقيل، اللذين يتمتعان بتوازن جيد بين السعر والمواصفات الفنية.

ورفعت مصافي في اليابان وكوريا الجنوبية والهند مشترياتها من نفط السعودية وقطر، مستفيدةً من التخفيضات السعرية التي أقرّتها شركة أرامكو السعودية وقطر للطاقة، إضافة إلى ملاءمة هذه الخامات لقدرات وحدات التكرير الآسيوية المصممة للتعامل مع النفوط المتوسطة والثقيلة.

وعززت ارتفاع تكلفة الخامات القادمة من الأميركتين القادمة إلى لآسيا، بسبب تكاليف الشحن، أفضلية نفط السعودية وقطر القريبين جغرافيًا والأقل تكلفة لوجستيًا.

تخفيضات أرامكو وقطر للطاقة

خفضت شركة أرامكو السعودية أسعار بيع خاماتها إلى آسيا للشهر الثالث على التوالي للتحميل في فبراير/شباط، في خطوة تعكس إدراك الرياض لمتغيرات السوق العالمية ورغبتها في الحفاظ على حصتها في أكبر سوق استهلاكي للنفط عالميًا.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وقلّصت أرامكو سعر خام العرب الخفيف ليُباع بعلاوة 30 سنتًا للبرميل فوق مؤشر دبي الإقليمي، كما خفضت سعر خام العرب المتوسط ليصبح عند حسم قدره 0.85 دولارًا للبرميل، في حين خفضَ سعر النفط العربي الثقيل إلى حسم 2.20 دولار عن متوسط أسعار عمان/دبي.

وتُعدّ هذه التخفيضات عاملًا رئيسًا في زيادة إقبال المصافي الآسيوية على نفط السعودية مقارنة بخامات أخرى من المنطقة.

وعززت قطر للطاقة تنافسية خام الشاهين عبر خفض سعره للتحميل في مارس/آذار 2026 إلى أدنى مستوى له منذ عدّة سنوات.

وخفّضت الشركة سعر الشاهين بنحو 86 سنتًا للبرميل ليُتداول بحسم 33 سنتًا دون أسعار دبي، بعد أن كان الخام قد سجّل علاوات مرتفعة في الربع الأخير من العام الماضي.

وتأتي الخطوة في إطار سعي المنتجين للحفاظ على حصصهم السوقية في ظل اشتداد المنافسة، إلّا أن نفط السعودية يظل الأكثر استفادة بفضل تنوّع خاماته وحجمه الكبير في السوق الآسيوية.

معلومات عن خام مربان

يُعدّ خام مربان النفط القياسي لإمارة أبوظبي وأحد أبرز خامات الشرق الأوسط تداولًا، غير أن ارتفاع علاوته السعرية مقارنة بخامات أخرى في المنطقة دفع المصافي الآسيوية إلى إعادة ترتيب أولوياتها، بحثًا عن بدائل أقل تكلفة وأكثر ملاءمة لهوامش التكرير.

ويتمتع خام مربان بمكانة قوية بوصفه خامًا خفيفًا حلوًا عالي الجودة، بنسبة كبريت منخفضة تبلغ 0.78%، وكثافة تقترب من 40 درجة وفق معيار معهد النفط الأميركي.

وفي عام 2021، أنشأت أبوظبي "بورصة أبوظبي إنتركونتيننتال للعقود الآجلة"، وهي العقود الرئيسة للتسليم الفعلي لخام مربان، وشهدت هذه العقود طفرة كبيرة في عام 2024، إذ سجلت أحجام تداول قياسية بلغت 1.5 مليار برميل في الربع الثاني من عام 2024، أي أكثر من ضعف التداول في بداية العام.

كما سجّل شهر يونيو/حزيران مستويات قياسية جديدة، بمتوسط تداول يومي بلغ 31 مليون برميل، وشهد يومٌ واحد في ذلك الشهر تداولاً قياسيًا لـ 57.3 ألف عقد، أي ما يعادل 57.3 مليون برميل، لتؤكد الأرقام أن مربان أصبح معيارًا قياسيًا عالميًا يتمتع بمكانة راسخة.

ومع زيادة توفّر خام مربان وتنامي أحجام تداوله في بورصة أبوظبي إنتركونتيننتال للعقود الآجلة، أصبح أكثر من مجرد خام إقليمي، إذ يقترب تدريجيًا من خام غرب تكساس الوسيط مع تضييق الفارق السعري بينهما، وهو ما يضعهما في منافسة مباشرة داخل مراكز التكرير الآسيوية التي كانت تعتمد سابقًا على النفط الأميركي عندما تسمح الظروف الاقتصادية بذلك.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الطاقة والمعادن في باكستان يستهدفان استثمارات سعودية

الطاقة

حياة حسين

يسعى قطاعا الطاقة والمعادن في باكستان إلى جذب استثمارات سعودية وعربية، وفي سبيل ذلك أجرى مسؤول حكومي لقاءات مع نظرائه في الرياض، خلال المشاركة في مؤتمر التعدين الدولي الذي انعقد الأسبوع الماضي.

وعقد وزير النفط الباكستاني علي برويز مالك -الذي شارك في المؤتمر ممثلًا لبلاده- لقاءً مع وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان، لبحث التعاون الثنائي المشترك في مجال الطاقة، وفق بيان لوزارة النفط الباكستانية، صادر السبت 17 يناير/كانون الثاني 2026.
وتضمنت مباحثات التعاون بين الوزيرين: إمدادات النفط والطاقة المتجددة، وكفاءة قطاع الطاقة، إضافة إلى فرص الاستثمار، وفق تفاصيل تابعتها منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن).

ووفق البيان عقد مالك لقاءً آخر مع وزير الاستثمار السعودي المهندس خالد الفالح، لمناقشة تعزيز تدفقات الاستثمار وتيسير الشراكات في قطاعي الطاقة والمعادن في باكستان.

وأضاف البيان أن وزير النفط الباكستاني عقد لقاءات عديدة أخرى خلال المؤتمر في الرياض، شملت الأمين العام لمنتدى الطاقة الدولي جاسم الشيراوي، والرئيس التنفيذي لشركة ميتسو الفنلندية سامي تاكلوما، ورئيس مجلس إدارة شركة دلتا أويل بدر العيبان، لبحث التعاون المشترك.

فرص الاستثمار بقطاعي الطاقة والمعادن في باكستان

أجرى وزير النفط علي برويز مالك مباحثات لجذب استثمارات دولية إلى قطاعي الطاقة والمعادن في باكستان، كما شارك في جلسة بعنوان "دور الحكومات في تعزيز إمدادات المعادن"، التي انعقدت خلال فعاليات مؤتمر المعادن الدولي في الرياض الأسبوع الماضي، وفق بيان للوزارة، نشرته صحيفة "ذا إكسبريس تريبيون".

وأكد الوزير خلال الجلسة أن بلاده تمتلك موارد معدنية هائلة ومتنوعة ما يتيح فرصًا استثمارية واعدة للشركات الدولية.

وقال إن الحكومة تعمل على علاج التعقيدات النظامية من خلال تبسيط اللوائح والقوانين المنظمة وتنسيق إطار عمل قطاع المعادن.

ودعا مالك الجهات المعنية العالمية للمشاركة في منتدى باكستان للاستثمار في المعادن، المقرر عقده في أبريل/نيسان 2026، وقال: "المنتدى منصة للاستثمار والتعاون والحوار السياسي".
يُذكر أن الجلسة شهدت مشاركة عدد من الوزراء العرب، مثل وزيرة التحول الطاقي والتنمية المستدامة المغربية ليلى بن علي، ووزير المناجم والصناعة الموريتاني ثيام تيجاني، إضافة إلى وزير الصناعة والثروة المعدنية السعودي بندر الخريف.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وكان نائب وزير الصناعة والثروة المعدنية السعودي لشؤون التعدين المهندس خالد المديفر أشار خلال الجلسة الافتتاحية للاجتماع الوزاري الدولي الـ5 للوزراء المعنيين بشؤون التعدين، في الـ13 من الشهر الجاري، أن العالم يحتاج إلى أكثر من 5 تريليونات دولار بحلول عام 2035 لتلبية احتياجات الطاقة.

وأوضح المديفر -وفق بيانات اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة- أن هذا الرقم يعكس حجم رأس المال المطلوب لتغطية الطلب المتنامي على الطاقة والمعادن، مشيرًا إلى أن هذه الاستثمارات تفوق قدرات أكثر من 20 شركة تعدين كبرى مجتمعة، في ظل تحديات تمويلية معقّدة تواجه القطاع عالميًا.

مشروع ريكو ديك

شاركت باكستان في مؤتمر التعدين الدولي الذي انعقد في الرياض الأسبوع الماضي، بجناح وطني بعنوان: "باكستان - أعجوبة المعادن"، حيث استعرضت من خلاله المنصة الرقمية لقطاع المعادن في البلاد، وقدمت عروضًا توضيحية للنمذجة الجيولوجية ورسم الخرائط باستعمال نظم المعلومات الجغرافية وتصور بيانات المعادن.

واستضافت باكستان -أيضًا- جلسة لعرض مواردها المعدنية أوضح وزير النفط علي برويز مالك خلالها نهج بلاده في مجال المعادن الحيوية.

وأشار الوزير إلى مشروع "ريكو ديك" بوصفه معيارًا لتطوير التعدين، وقال: "منتدى الاستثمار في المعادن الباكستاني المقبل يستهدف ما وراء ريكو ديك".

وتطوّر مقاطعة بلوشستان في باكستان عددًا من مشروعات التعدين المهمة، وأبرزها منجم "ريكو ديك" الذي يعدّ أحد أكبر مشروعات الذهب والنحاس غير المستغلة في العالم، وتطوره شركة باريك غولد الكندية.

وفي منتصف أغسطس/آب 2024 وقعت شركة ميتسو الفنلندية اتفاقية إطارية مع الشركة المسؤولة عن المشروع، لتوريد معدات معالجة رئيسة لمشروعها الجديد للنحاس والذهب في إقليم بلوشستان.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ليبيا تستعين بخبرات السعودية في النفط والغاز

الطاقة

تسعى ليبيا إلى تعميق تعاونها مع السعودية للاستفادة من خبراتها المتقدمة في قطاع النفط والغاز، ضمن تحركات تهدف إلى إعادة تنشيط القطاع الحيوي، وزيادة الإنتاج، وجذب الاستثمارات.
وفي هذا الإطار التقى وزير النفط والغاز المكلف خليفة رجب عبدالصادق، قبل أيام في العاصمة السعودية الرياض، وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان، لبحث آفاق التعاون الثنائي في مجالات الطاقة المختلفة.

تناول اللقاء، وفق بيان اطلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة (مقرها واشنطن)، سبل تعزيز التعاون في مجالات النفط والغاز، إلى جانب مناقشة تقنيات وحلول الطاقة الحديثة، وفرص الاستثمار المشترك، والتعاون في الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، بما يدعم بناء شراكات إستراتيجية طويلة الأمد بين البلدين.

وركز الجانبان على أهمية تبادل الخبرات الفنية، وتطوير القدرات التقنية، ودعم المبادرات التي تسهم في رفع كفاءة الإنتاج، وتنويع مزيج الطاقة، وتعزيز الاستدامة في قطاع الطاقة، بما يتماشى مع التحولات المتسارعة التي يشهدها القطاع عالميًا.

تأتي المباحثات في وقت تسعى فيه ليبيا إلى إعادة تموضعها على خريطة الطاقة الإقليمية، بعد سنوات من التحديات السياسية والأمنية التي أثّرت في استقرار الإنتاج والاستثمارات.
النفط والغاز في ليبيا

يشكّل قطاع النفط والغاز في ليبيا العمود الفقري للاقتصاد الوطني، ما يجعل التعاون مع السعودية، بوصفها أحد أكبر منتجي الطاقة في العالم فرصة مهمة لنقل المعرفة والخبرات التشغيلية والتنظيمية.

وتمتلك السعودية خبرة واسعة في إدارة الحقول العملاقة، وتطوير التقنيات المتقدمة لزيادة الإنتاج وخفض التكاليف، إلى جانب خبراتها في الاستدامة وخفض الانبعاثات، وهي مجالات تسعى طرابلس إلى تطويرها ضمن خططها المستقبلية.

وفي هذا الإطار عقد وزير النفط والغاز الليبي اجتماعًا مع الرئيس التنفيذي لشركة أرامكو السعودية أمين الناصر، تناول آفاق التعاون المشترك في قطاع الطاقة.

وبحث اللقاء سبل الاستفادة من خبرات أرامكو في الابتكار، والكفاءة التشغيلية، والاستدامة، بما يسهم في دعم جهود تطوير الصناعة النفطية والغازية في ليبيا، خاصة في مجالات تحسين الأداء التشغيلي، وإدارة المكامن، وتطوير البنية التحتية.
ويُنظر إلى أرامكو بوصفها نموذجًا عالميًا في إدارة الموارد الهيدروكربونية، ما يمنح التعاون معها أهمية خاصة للدولة الليبية في مرحلة إعادة البناء المؤسسي لقطاع الطاقة.

وتمتلك ليبيا سابع أكبر احتياطيات نفطية بين دول أوبك، كما تحتل المرتبة العاشرة عالميًا، مع تقدير احتياطياتها بنحو 48.4 مليار برميل حتى نهاية عام 2025.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وتخطط الحكومة الليبية لرفع إنتاج النفط إلى مليوني برميل يوميًا بحلول عام 2030، عبر خطة متكاملة تشمل تطوير الحقول القائمة، وإعادة تأهيل الحقول المتوقفة، إلى جانب التوسع في استغلال الموارد غير التقليدية والمكامن الحدودية.

وتحتاج هذه الطموحات إلى استثمارات ضخمة، وخبرات تقنية متقدمة، واستقرار تشريعي وتنظيمي، وهو ما تسعى ليبيا إلى تحقيقه من خلال شراكاتها الإقليمية والدولية.

اهتمام سعودي بالاستثمار في ليبيا

لا يقتصر التعاون الليبي السعودي على المستوى الحكومي، بل يمتد إلى القطاع الخاص، إذ شهدت الأشهر الماضية سلسلة لقاءات تهدف إلى تعزيز فرص الاستثمار والشراكات الاقتصادية في قطاع الطاقة.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2025 استقبل وزير النفط والغاز الليبي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة مداد للطاقة السعودية عبدالإله العيبان، لبحث فرص التعاون في مشروعات التكرير والتسويق، وتطوير الموارد غير التقليدية للنفط والغاز في ليبيا.

ورحّب الوزير الليبي باهتمام شركة مداد بالاستثمار في السوق الليبية، مؤكدًا سعي الوزارة إلى إعادة الشركات العالمية للعمل في البلاد، في ظل عودة شركات كبرى لاستئناف أنشطتها خلال الفترة الأخيرة.

واستعرض العيبان خلال اللقاء خبرات شركة مداد للطاقة، التي تمتد لأكثر من 3 عقود في قطاعي الطاقة والبنية التحتية في الشرق الأوسط، ونفذت خلالها مشروعات كبرى في أسواق إستراتيجية حول العالم.

وأبدت الشركة استعدادها لنقل خبراتها والإسهام في تنفيذ مشروعات إستراتيجية داخل ليبيا، بما يدعم المصالح المشتركة ويعزز مسار التنمية المستدامة لقطاع الطاقة الليبي.

وتعمل مداد للطاقة بوصفها شركة طاقة خاصة متكاملة، تشمل أنشطتها الاستكشاف والتطوير والإنتاج والاستثمارات الإستراتيجية، وتمتد شبكتها عبر الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة بحر قزوين.

وتندرج التحركات الليبية لتعزيز التعاون مع السعودية ضمن رؤية أوسع تهدف إلى تنويع مصادر الطاقة، وتطوير مشروعات الطاقة المتجددة، وتحسين كفاءة الطاقة، بما يقلل الاعتماد الحصري على النفط، ويعزز الاستدامة الاقتصادية والبيئية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

شكرًا.